



تحليل إحدى الدراسات السابقة في ضوء نظريات وأطر نظرية معينة

أثر الحوكمة على أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية: دراسة
تطبيقية على مسؤولي الشركات العائلية بمدينة الرياض

<https://0710gc8pk-1105-y-https-search-mandumah-com>

إعداد /

أ. حنان عبد الله

تحليل الدراسة في ضوء الإطار النظري لمبادئ الحوكمة

تهدف الحوكمة في الشركات العائلية إلى تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف داخل المؤسسة، مما يسهم في تعزيز الأداء والكفاءة التشغيلية. وتكمن أهمية الحوكمة في ضمان الشفافية، العدالة، والمساءلة، وهي عناصر جوهرية لضمان استدامة الشركات العائلية، خاصةً في بيئة أعمال معقدة مثل المملكة العربية السعودية. وفي إطار هذه الدراسة، يمكننا تحليل أثر الحوكمة على أداء الشركات العائلية من خلال ربط النتائج بنظريتين رئيسيتين: نظرية الوكالة Agency Theory ونظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory، مع التوسع في تفسير النتائج وربطها بالواقع العملي لهذه الشركات.

أولاً: نظرية الوكالة Agency Theory

تُرَكِّز هذه النظرية على العلاقة بين المالكين (المساهمين) والمديرين، حيث تفترض أن هناك فجوة معرفية وسلوكية بين الطرفين، قد تؤدي إلى تعارض المصالح. في الشركات العائلية، يتضاعف هذا التحدي؛ لأن العائلة المالكة تتولى عادةً الإدارة، ما يجعل من الضروري تطبيق مبادئ الحوكمة لضمان الشفافية وتجنب الاستغلال الشخصي ووفقاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات العائلية لا يزال دون المستوى المأمول. هذا يشير إلى وجود قصور في تطبيق الضوابط الإدارية والرقابية، مما قد يؤدي إلى تراجع الأداء نتيجة عدم الفصل بين الملكية والإدارة.



إن تدني مستوى الحوكمة في الشركات العائلية قد يساهم في تعاظم المخاطر الإدارية، حيث قد يتخذ القائمون على الإدارة قرارات تخدم مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة للشركة ووفقاً لنظرية الوكالة، فإن تطبيق الحوكمة بشكل صحيح يُعد عاملاً حاسماً في تقليل هذه الفجوة وتحقيق التوازن، من خلال وضع أنظمة رقابية دقيقة تضمن التزام الجميع بالشفافية والمساءلة كما أن الدراسة أوضحت أن هناك علاقة طردية بين مستوى تطبيق الحوكمة وتحسين الأداء، مما يعزز من مصداقية هذه النظرية. كلما تحسنت نظم الرقابة الداخلية، وتوفرت بيئة عمل قائمة على الشفافية، انعكس ذلك بشكل إيجابي على الأداء العام للشركات العائلية، وهو ما يدعو إلى ضرورة التركيز على تطوير نظم الحوكمة في هذه المؤسسات.

ثانياً: نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory

نظرية أصحاب المصالح على ضرورة تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف المرتبطة بالشركة، وليس فقط المساهمين وفي الشركات العائلية، تتوسع دائرة أصحاب المصالح لتشمل العائلة، الموظفين، العملاء، الموردين، والمجتمع. وهذه النظرية تُعزز من أهمية تحقيق الاستدامة من خلال احترام حقوق كافة الأطراف المعنية. من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يظهر أن بعض الشركات العائلية ما زالت تعاني من قصور في فهم مفهوم الحوكمة الشامل، حيث يقتصر تركيزها على تحقيق مصالح العائلة المالكة فقط، مما يؤدي إلى تهميش الأطراف الأخرى.



هذا الوضع يُؤدي إلى خلق فجوات كبيرة في الأداء، حيث إن إهمال حقوق أصحاب المصالح الآخرين قد يؤثر على ولاء الموظفين، رضا العملاء، واستمرارية الموردين في تقديم خدماتهم. لذلك، فإن تبني نهج حوكمة يتسق مع نظرية أصحاب المصالح يعني ضرورة تطوير سياسات أكثر شمولية تراعي جميع الأطراف. وأشارت الدراسة إلى أن تحسن الأداء يرتبط بمدى قدرة الشركة على تطبيق الحوكمة بشكل يُراعي كافة المصالح، مما يُبرز أهمية تعزيز ثقافة الحوكمة في الشركات العائلية، بحيث لا تكون مقتصرة على النواحي المالية فقط، بل تمتد إلى الجوانب الاجتماعية والبيئية أيضاً.

ثالثاً: التحديات في تطبيق الحوكمة

أشارت الدراسة إلى وجود اضطراب في استخدام مفهوم "الحوكمة"، وتداخل بين مفهوم الشركات العائلية والمشروعات الفردية هذا التداخل يخلق فجوة معرفية قد تؤثر بشكل مباشر على كفاءة تطبيق مبادئ الحوكمة. فعدم الاتفاق على تعريف واضح للحوكمة قد يؤدي إلى تباين في تطبيق مبادئها، مما ينعكس على الأداء كما أن الشركات العائلية، بطبيعتها، تواجه تحديات إضافية تتعلق بانتقال الإدارة بين الأجيال، ووجود تعارضات محتملة بين أفراد العائلة حول السياسات الإدارية. لذلك، من المهم تطوير برامج تدريبية مكثفة تُعرّف القائمين على هذه الشركات بمبادئ الحوكمة وأهميتها. كما أن الفصل بين الإدارة والملكية يُعتبر عاملاً أساسياً لضمان تطبيق الحوكمة بشكل صحيح، حيث أن استمرار نفس العائلة في إدارة الشركة قد يُعقّد عملية اتخاذ القرارات. وأوصت الدراسة بضرورة استخدام مصطلح "الإدارة الخاصة" بدلاً من "إدارة الأعمال"، في محاولة لفصل المفاهيم الإدارية عن المصطلحات التقليدية التي قد لا تتناسب مع طبيعة الشركات العائلية.

التوصيات في ضوء الإطار النظري

بناءً على التحليل السابق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز تطبيق الحوكمة في الشركات العائلية، بما يتماشى مع الأطر النظرية:

1. تعزيز الشفافية والرقابة: يجب وضع أنظمة رقابية صارمة تضمن التزام جميع الأطراف بمبادئ الشفافية والمساءلة. هذا الأمر يُعزز من كفاءة الأداء، ويحد من الممارسات غير الرشيدة.

2. بناء ثقافة حوكمة شاملة: من الضروري تدريب أعضاء العائلة المالكة والإدارات التنفيذية على مفهوم الحوكمة الشامل، بحيث يُراعى فيه تحقيق التوازن بين كافة أصحاب المصالح.

3. إعادة تعريف المصطلحات الإدارية: يُوصى بتبني مصطلحات واضحة ومحددة تتناسب مع طبيعة الشركات العائلية، مثل استخدام "الإدارة الخاصة" بدلاً من "إدارة الأعمال"، لتعزيز فهم أعمق لمبادئ الحوكمة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

